العرب
الإثنين 2021/11/08
السنة 44 العدد 12234

لا مجال لسيادة وطنية مع التغيّر المناخي المتسارع

المشكلات البيئية ترسم خارطة حروب المستقبل

تقود التغيرات المناخية العالم نحو تغير غير مسبوق في البيئة وتدفع المجتمعات نحو مراجعة سلوكها الحياتي، لكنها تسير نحو إحداث تغيرات كبرى في السياسة الدولية حيث تلغي مبدأ "السيادة الوطنية" وعدم التدخل في الشؤون المحلية للدول انطلاقا من أن الانبعاثات الكربونية التي تصدر في الصين أو في أي دولة أخرى تمثل خطرا جماعيا وتمتد تأثيراتها إلى العالم كله وليست شأنا محليا.

نيويورك - صار الحديث عن ظاهرة التغير المناخي يتجاوز تداعياتها على البيئة ومستقبل الحياة الإنسانية إلى الحديث عن تداعيات هذا الوضع البيئي الخطير على السياسة الدولية، حيث يفترض محللون أنه سيقود إلى تغيير نمط العلاقات الدولية الذي نعرفه على مدى حوالي أربعة قرون.

ويقول المحلل الألماني أندرياس كلوته إن "هذا التحول في العلاقات الدولية قد يكون حتميا، وربما ضروريا، لكنه سيؤدي إلى نزاعات جديدة وبالتالي إلى حروب ومعاناة".

حجة الإنسانية

منذ صلح ويستفاليا عام 1648 يؤيد الدبلوماسيون -سواء في السلم أو في الحرب- مبدأ السيادة الوطنية. هذه الفكرة تتجسد في ميثاق الأمم المتحدة الذي يقضي بأنه ليس من حق الدول الأجنبية "التدخل في الأمور التي تقع أساسا ضمن الاختصاص المحلي للدولة".

جاء مفهوم "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" -ومع نظام الدول الحديثة ككل- على الأنقاض المادية والنفسية التي خلفتها حرب الثلاثين عاما في أوروبا.

وبدءا من 1618 كان تدخل القوى الأوروبية في أراضي بعضها البعض يتم بشكل شبه اختياري. ولكن الحرب التي دامت جولات عديدة على مدى ثلاثة عقود أدت إلى مقتل نحو ثلث سكان القارة الأوروبية. لذلك رأى رجال الحكم في القارة أنه من الأفضل أن تهتم كل دولة بشؤونها ولا تسعى للتدخل في شؤون الدول الأخرى.

ورغم أن أحدا لم يقتنع بأن اتفاق ويستفاليا سيكون نهاية للحروب فإن الجميع اعترفوا بمبدأ سيادة الدول على أراضيها وشؤونها، وأقر هذا النظام بحق الدول في السعي وراء مصالحها التي قد تؤدي إلى الصدام. لكن على الأقل أتاح الاتفاق الجديد فرصة منع إراقة دماء أخرى بصورة عشوائية.

ورغم ذلك لم يكن احترام مبدأ السيادة الوطنية كاملا ولا مطلقا. فعلى مدى وقت طويل كانت الحجة الأكثر مثالية التي تستخدم للتدخل في شؤون دولة أخرى هي "الإنسانية"؛ حيث ترى بعض الدول أنه ليس فقط من حقها، بل من واجبها التدخل في دولة أخرى إذا كانت ترتكب فظائع مثل عمليات الإبادة الجماعية، بحسب كلوته رئيس التحرير السابق لصحيفة هاندلسبلات غلوبال الألمانية ومؤلف كتاب "هانيبال وأنا".

> لكل شعوب العالم مصلحة شرعية في التعامل مع الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أي مكان تنبعث منه

والآن -وبعد مرور نحو أربعة قرون على ظهور فكرة السيادة الوطنية للدول- يرى بعض المفكرين مثل ستيوارت باتريك من مجلس العلاقات الخارجية الأميركي أن هناك حجة أقوى ضد مبدأ السيادة وهي ظاهرة الاحتباس الحراري التي باتت تهدد الكوكب كله، وبالتالي فإنه لم يعد ممكنا الدفاع عن مبدأ السيادة الوطنية.

وفي تحليل نشرته وكالة بلومبرغ للأنباء أشار كلوته إلى أن هذه الرؤية تظهر بوضوح لدى العديد من الوفود المشاركة في قمة الأمم المتحدة للمناخ "كوب 26" في مدينة غلاسكو الأسكتلندية. فما هو مطروح على مائدة المفاوضات في هذه القمة لا يتعلق بمصلحة "وطنية" لأي دولة بقدر ما يتعلق بمصلحة جماعية على المشاع للعالم كله، وهو الغلاف الجوي والمحيط الحيوي للأرض. ورغم احتمال اعتراض سلطات المراقبة الجوية فإن الحدود والولاية القضائية لأي دولة لا تمتد إلى غلافها الجوي.

فالانبعاثات الكربونية التي تصدر في الصين أو الولايات المتحدة أو الهند تتسبب في تسريع وتيرة تغير المناخ في كل مكان من العالم وليس فقط داخل حدود تلك الدول. هذا التغير المناخي الناجم عن الانبعاثات الكربونية تسبب في الفيضانات التي ضربت ألمانيا وحرائق الغابات في أستراليا والمجاعات في أفريقيا، وغرق جزر في المحيط الهادئ. لذلك فإن لكل شعوب العالم مصلحة شرعية في التعامل مع الغازات المسببة للاحتباس الحراري في أي مكان تنبعث منه مهما كانت الولاية القضائية.

تحوّل مبكر

ظهر هذا التحول المبكّر والمأساوي في العلاقات الدولية عام 2019 عندما تفجر خلاف بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره البرازيلي جاير بولسونارو. ففي ذلك الوقت كان بولسونارو السياسي الشعبوي يسمح بإشعال الحرائق وإزالة مساحات واسعة من غابات الأمازون في بلاده التي تعتبر "رئة العالم" التي تساعد على التخلص من غازات ثاني أكسيد الكربون وإنتاج الأوكسجين.

أندرياس كلوته

الوقت قد حان للتفكير في تلاشي مبدأ السيادة الوطنية

وفي حديثه نيابة عن الكثيرين اتهم ماكرون نظيره البرازيلي بالحضّ على "إبادة بيئية" على وزن "الإبادة الجماعية". ورد بولسونارو بالقول إن ماكرون "استعماري جديد" ووجه اتهامات جنسية إلى زوجة الرئيس الفرنسي.

وكانت قضية السيادة هي محور الخلاف بين ماكرون وبولسونارو. فهل الغابات المطيرة الموجودة في البرازيل شأن برازيلي أم شأن عالمي؟ وفي حال سيناريو مستقبلي افتراضي، هل سيكون في مقدور تحالف دولي تقوده فرنسا إعلان الحرب على البرازيل لمنع عمليات "الإبادة البيئية" وبالتالي انتحار البشرية؟ ولحسن الحظ تعهدت مؤخرا 100 دولة -من بينها البرازيل- بالتعاون على حماية الغابات.

هذا الاتفاق يفتح خطا جديدا للتفكير في الشؤون العالمية. وبالفعل فإن صناع السياسة مستغرقون في تحليل أنواع جديدة من الصراع سيسببها الاحتباس الحراري داخل الدول أو بين الدول وبعضها البعض، بما في ذلك حروب المياه واختفاء الأراضي الصالحة للزراعة والهجرات الجماعية.

وسيسبب هذا التراجع التدريجي لمبدأ السيادة الوطنية وفقا لمعاهدة ويستفاليا -باعتباره الإطار الحاكم للعلاقات الدولية- المزيد من الاضطرابات. وهذا الأمر يبدو حتميا؛ فبعض القوى والتحالفات ستفكر في التدخل العسكري ضد دول أخرى لمنع ما ستقول إنه "إبادة بيئية". كما أن دولا أخرى قد تشن حربا إذا اعتقدت أن دولة منافسة لها تتخذ إجراءات أحادية تؤدي إلى تفاقم ظاهرة التغير المناخي بما يهدد مصالح تلك الدول.

المناخ يتحكم في العلاقات السياسية

وبالفعل يفكر مجلس الاستخبارات القومي الأميركي في ما يمكن أن يحدث إذا قامت دولة ما بضخ كميات هائلة من الغبار الجوي في طبقة الستراتوسفير من الغلاف الجوي. هذه العملية يمكن أن تؤدي إلى حجب أشعة الشمس ومنع وصولها إلى الأرض وبالتالي انخفاض درجة حرارة الكوكب كما يحدث في أعقاب ثورات البراكين الكبرى. كما أن هذا يمكن أن يؤدي إلى تغيير أنماط الطقس في دول أخرى وحرمانها من مصادر عيشها الطبيعية.

ويقول المحلل الألماني إن الوقت قد حان للتفكير في تلاشي مبدأ السيادة الوطنية. وربما يحتاج العالم إلى معادل بيئي لمنظمة التجارة العالمية، كهيئة دولية جديدة تستطيع حل اللغز الذي يواجهه العالم وتحاول الحفاظ على النظام العالمي.

أزمة المناخ تدفع الساسة إلى تفكير مختلف في الطاقة النووية

غلاسكو (أكستلندا) - فتح مؤتمر الأطراف "كوب26-" المنعقد في غلاسكو مجالا للحديث عن الطاقة النووية لم يكن متاحا خلال أكثر من عقدين، كان فيها مروّجو الطاقة النووية ومقدّموها غير مرحّب بهم لارتباط هذه الطاقة الكبير بالحروب والنزاعات والسباق نحو التسلّح.

وأبقى شبح كارثتي تشرنوبيل وفوكوشيما النوويتين، بالإضافة إلى مشكلة النفايات النووية المستمرة، هذه الطاقة المتولدة عبر انقسام الذرات مهمّشة، رغم أنها شبه خالية من الكربون. لكن قد تتبدل المواقف بعد أن أدرك الجميع أن أزمة المناخ تتفاقم والحاجة إلى الانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري أصبحت أكثر إلحاحا.

وقال رافاييل ماريانو غروسي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في مقابلة، إن مؤتمر الأطراف هذا هو الأول الذي "نشارك فيه. الآراء تتغير".

السلام أولا لكن الآراء حول الطاقة النووية متباينة

واعتبر أن "الطاقة النووية جزء من حلّ ظاهرة الاحترار المناخي، وليست هناك طريقة لتجنبها". فالطاقة النووية تمثل ربع الطاقة "النظيفة" في كل أنحاء العالم.

ومن أجل الحصول على فرصة لحصر الاحترار العالمي بـ1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية، يجب خفض انبعاثات الدفيئة العالمية بمقدار النصف تقريبا في غضون عقد، وفقا للعلماء. لكن الأمور ما زالت تتحرك في الاتجاه الخاطئ. فقد أظهر تقرير الخميس أن الانبعاثات في العام 2021 تقترب من مستويات قياسية، بينما حذّرت الوكالة الدولية للطاقة من أن الانبعاثات قد تصل إلى آفاق جديدة بحلول العام 2023. ومن شأن هذا الأمر المساعدة في إعادة تركيز الانتباه على الطاقة النووية.

وقال كالوم توماس رئيس شركة توظيف في قطاع الطاقة النووية يشارك في كوب26- ويرتدي قميصا كتب عليه "لنتحدث عن الطاقة النووية"، إنه "في مؤتمر الأطراف الذي عقد في العام 2015 في باريس، لم تكن الطاقة النووية موضع ترحيب".

وأوضح أنه في السابق كان هناك اعتقاد سائد بأنه ليست هناك حاجة إليها. لكن الآن، تبحث العديد من الدول في فوائدها خصوصا مع ارتفاع أسعار الغاز.

ومنذ توليه رئاسة الوكالة الدولية للطاقة الذرية قبل نحو عامين، كان الدبلوماسي الأرجنتيني غروسي، مدافعا شرسا عن هذا القطاع، حتى أنه ذهب إلى المؤتمر الأول في مدريد رغم الافتراض العام بأن الطاقة النووية لن تكون موضع ترحيب.

لكن في غلاسكو حيث ما زال نحو مئتي بلد يحاول إحياء اتفاق باريس للعام 2015، كان الوضع مختلفا تماما. وقال غروسي "لم تكن الطاقة النووية موضع ترحيب فحسب، بل أثارت أيضا الكثير من الاهتمام".

ويقول غروسي إن هذه التكنولوجيا لا يمكنها تسريع عملية الانتقال بعيدا عن الوقود الأحفوري فحسب، بل أيضا تعزيز البحوث بشأن التقنيات اللازمة للتكيف مع تأثيرات المناخ، من إيجاد محاصيل مقاومة للجفاف إلى القضاء على البعوض، مقرا بأن الطاقة النووية تنطوي على أخطار كبيرة.

فقد أدى تدمير ثلاثة مفاعلات في محطة فوكوشيما اليابانية للطاقة في العام 2011 عقب زلزال تسونامي إلى زعزعة الثقة في الطاقة النووية بشدة.

ولم تجد هذه الصناعة بعد طريقة للتخلص من النفايات النووية التي تبقى عالية النشاط الإشعاعي للآلاف من السنين.

لكن غروسي أوضح أن هذه المسائل لا ينبغي أن تؤدي إلى استبعاد خيار استخدام الطاقة النووية، قائلا إنه بالاستناد إلى الإحصاءات، هذه التكنولوجيا لديها تداعيات أقل من العديد من أشكال الطاقة الأخرى. كما قد تكون مكملا لمصادر الطاقة المتجددة.

وأضاف أن "الطاقة النووية تستمر وتتواصل طوال العام ولا تتوقف مطلقا".

رافاييل غروسي

الطاقة النووية جزء من حلّ ظاهرة الاحترار المناخي

كالوم توماس

ارتفاع أسعار الغاز وجه الدول نحو الطاقة النووية

لكن، نظرا إلى الفترات الطويلة التي يحتاج إليها إنشاء محطات نووية، يقول كثيرون إن الأوان قد فات لبناء قدرة نووية كافية للانضمام إلى الجهود المبذولة لمكافحة الاحترار المناخي.

إلا أن غروسي قال إنه يعتقد أن جزءا من الإجابة يكمن في الحفاظ على المفاعلات الحالية قيد التشغيل، لافتا إلى أن العديد من محطات الطاقة المصممة للعمل 40 عاما حصلت على ترخيص لتبقى قيد الخدمة لمدة 60 عاما بموجب معايير أمان وطنية صارمة تشرف عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتساءل: ما الذي قد يكون أكثر فعالية من بناء منشأة تمنحك الطاقة لقرابة مئة عام؟

ومن ناحية كلفة بناء محطة نووية وتشغيلها، قال غروسي إن ذلك لم يعد حاجزا، موضحا أن "الدول ترى في الوحدات الأصغر بديلا مثيرا للاهتمام، وهي تكلّف المئات من الملايين فقط وليس المليارات، وعندما يتعلق الأمر بمشاريع الطاقة، هذه الكلفة يمكن تحملها".

وتأخذ وكالة الطاقة الدولية كل المصادر غير الكربونية في التوقعات بشأن طريقة الحدّ من ارتفاع درجات حرارة الكوكب وتلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة في الوقت نفسه.

كما أعطت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة مكانا للطاقة النووية في نماذجها، حتى رغم قولها إن نشرها "قد يكون مقيدا بتفضيلات اجتماعية".

لكن آراء الدول تختلف في الواقع تجاه الطاقة النووية بشكل كبير. ففيما تعارضها نيوزيلندا وألمانيا، تجري الهند مناقشات مع مجموعة الطاقة الفرنسية العملاقة "أو.دي.أف" لبناء ما سيكون أكبر محطة للطاقة النووية في العالم.

في غضون ذلك، تقوم كندا والولايات المتحدة بتطوير ما يسمى بـ"مفاعلات نموذجية صغيرة" رغم أن روسيا هي الوحيدة التي قامت بتشغيل مفاعل عائم باستخدام هذه التكنولوجيا.